وقد تقدم في باب النكرة والمعرفة والشاهد مثله عن احيث دخل عليه ما المصدرية فتعين حينئذ للفعلية
ووجب النصب لما تقرر

وبعده خلت من الوقاية وموضع الموصول وصلته نصب اما على
الظرفية على حذف مضاف او على الحالية على التأويل باسم الفاعل
على معنى قاموا ما عدا زيدا فالمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا او مجاوزين
زيدا وقد يجران على تقدير ما زائدة فصل
واستثني بحاشا عند سيبويه مجرورا كغير وسمع غيره النصب
كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ والكلام
في موضعها جارة وناصبة وفي ما عليها كالكلام في اخيها ولا يجوز
دخول ما عليها خلافا لبعضهم ولا دخول الا خلافا للكسائي

هذا باب الحال

الحال مذكر وقد يؤنث ومؤنسة وهو وصف فضلة مذكور
لبيان الهيئة كجئت راكبا وضربته مكتوفا ولقيتهما راكبين
وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى او بذكر الفضلة
الخبر

٢٣٢

نحو زيد ضاحك وبالبيان في التمييز نحو لله دره فارسا والنعت
نحو جاء رجل راكب فان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وذكر
النعت لتخصيص المنعوت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا
وقال الناظم الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا
فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة مخرج للخبر
ومنتصب مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض كجاءني رجل راكب
ومررت برجل راكب ومفهم في حال كذا مخرج لنعت المنصوب
كرأيت رجلا راكبا فانه انما سيق لتقييد المنعوت فهو لا يفهم في حال
كذا بطريق القصد وانما افهمه بطريق اللزوم وفي هذا نظر
لان النصب حكم والحكم فرع التصور موقوف على الغير
فجاء الدور فصل للحال اربعة اوصاف
احدها ان تكون منتقلة لا ثابتة وذا الغالب لا لازم
كجاء زيد ضاحكا وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل احداها

Copyright © King Saud University